الأنباء
الاربعاء 12 ديسمبر 2012

أمل الحصول على أصوات أعضاء الحكومة والمجلس

العمير: ماض في الترشح لرئاسة المجلس والقرار رهن بتصويت الأغلبية

أكد النائب د.علي العمير مضيه في الترشح لرئاسة مجلس الأمة، معربا عن امله في الحصول على أصوات أعضاء المجلس والحكومة.

وأضاف في تصريح صحافي ان من حق أي من الزملاء الترشح لهذا المنصب وغيره من المناصب في مكتب المجلس واللجان البرلمانية، مشيرا الى انه صرح فور فوزه في الانتخابات الأخيرة باعتزامه الترشح لرئاسة المجلس ومازال متمسكا بحقه في الترشح.

وقال ان بعض النواب أعلنوا ترشحهم لمناصب الرئيس ونائبه وأمانة السر، ويبقى القرار في النهاية رهن تصويت الأغلبية التي سنحترم رأيها، وسنقول للفائزين «مبروك» وأعانكم الله على حمل هذه الأمانة.

د.علي العمير

وأوضح د.العمير ان ترشحه لرئاسة المجلس يأتي رغبة منه في المساهمة - من خلال هذا المنصب الرفيع - في استكمال جهود من سبقونا في هذا المجال، خصوصا في المرحلة الراهنة الحساسة والحرجة، والتي تشهد تجاذبات سياسية وأمنية لا تخفى على احد، مذكرا بمواقفه المتزنة والقريبة من مختلف الأعضاء والتكتلات طوال عضويته في المجالس السابقة التي تشرف فيها بثقة الناخبين والناخبات.

واضاف ان رئاسة المجلس معنية بدرجة كبيرة بضبط العلاقة بين السلطتين، وبين النواب انفسهم، وبإعادة الثقة الى المؤسسة التشريعية بالتعاون مع جميع الأعضاء، مشيرا الى ان مشاوراته الأخيرة مع الأعضاء زادت من قناعته بضرورة التمسك بترشحه للرئاسة، مع ما يحمله هذا المنصب من أهمية في تعزيز جهود استقرار المجلس، وبالتبعية استقرار البلد الذي تضرر بسبب بعض الممارسات السلبية في المجالس السابقة، مشددا على اضطلاع مجلس الأمة بدوره في الرقابة والتشريع، وتغليب مصلحة الكويت على اي اعتبارات اخرى.

وجدد د.العمير ترحيبه بترشح من يرغب من الزملاء للرئاسة، مؤكدا انه لو حصل على ثقة الأعضاء فسيضع ضمن أولوياته إعادة الثقة بمجلس الأمة، والتوصل الى توافق وطني، وبدء مرحلة جديدة بعيدا عن التعصب لأي طرف او كتلة.

ولا يعقل ان نسير عكس تيار الحرية والديموقراطية الذي يجتاح العالم من حولنا، على الرغم من ان الكويت وشعبها بإدراكه الواعي كانت ومنذ نشأتها تتنسم هواء الحرية والديموقراطية في وقت لم يكن فيها اي من دول المنطقة تملك هذا النسق والثقافة الدستورية والقانونية، مشيرا الى ان قمع مظاهرات البدون وهدم خيمة عزاء لأحد المواطنين بحجة تفريق المظاهرات اسلوب غير مقبول لا ينم الا عن ضيق في الأفق وتخبط في التعامل لا يصدر الا من جهات لا تتعامل مع محيطها بشيء من الدراية والحصافة الاجتماعية.

وشدد النائب الحسيني على ضرورة ان يصدر رئيس الوزراء ووزير الداخلية تعليماتهما لرجال الأمن بالحكمة في التعامل مع أبناء هذا الوطن من الغيورين على مصلحته، والابتعاد عن الخيار الأمني في التعامل مع المتظاهرين الشباب في مسيراتهم، مشيرا الى ضرورة اعتماد مبدأ الحوار معهم، والبحث عن الأسباب التي تدفعهم للإقدام على هذه الاحتجاجات.

وأوضح الحسيني ان المعالجة الأمنية لن تستطيع ان تنهي الاحتجاجات لا في الكويت ولا في غيرها، لكن الواقع يؤكد ان هذا الأسلوب غير الإنساني يتحول ليصبح الوقود الذي يزيد هذه الاحتجاجات اشتعالا، ويدفعها للتماسك والاتساع والانتشار، وان التكلفة السياسة للحالة الراهنة ترتفع يوميا على حساب الكويت.

وتساءل الحسيني: منذ متى يتم توجيه انتقادات من منظمات حقوق الانسان الدولية للكويت ولأسلوب تعامل الحكومة مع المواطنين؟! فنحن منذ ان اخترنا آل الصباح ونحن نجدد لهم البيعة كل يوم من خلال الالتزام المتبادل بالدستور والقانون، ولذلك فعندما تطالب منظمة العفو الدولية الكويت مؤخرا بالالتزام باحترام الحق في التجمع السلمي، وتعلن رفضها للاستخدام غير المبرر للعنف تجاه التظاهرات السلمية، فإن ذلك يعني ان هناك خللاً كبيرا أكيدا في أسلوب أداء بعض الأطراف وفي طريقة ادارة وتعامل وزارة الداخلية مع هذه التجمعات السلمية.

واختتم النائب الحسيني بتذكير الحكومة بالمادة 44 من الدستور التي تنص على حق الأفراد في الاجتماع دون حاجة لاذن او اخطار سابق، ودون تدخل من قوات الأمن، لافتا الى ان قضاء الكويت الشامخ ممثلا في المحكمة الدستورية أسقط العديد من مواد المرسوم بالقانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات.

المادة 44 من الدستور كفلت حق التعبير والتجمع

الحسيني: تمادي «الداخلية» في قمع مظاهرات البدون انتهاك صريح للدستور

عبّر النائب د.مشاري الحسيني عن استيائه الشديد من الأسلوب الأمني الذي تتعامل به الحكومة ضد المظاهرات والتجمعات التي قادها اخواننا البدون بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان وضد شباب الكويت وصغار السن الذين تحركهم غيرتهم وعواطفهم الجياشة في حب بلادهم الكويت، وهم لا ينبغي ان يعاقبوا أبدا على هذا الحب ويتم تقديمهم للنيابات والمحاكم مثلهم مثل المجرمين، فنحن في الكويت في دولة دستور وقانون يحمي الحريات الخاصة والعامة، ولا يعقل ان نسير عكس تيار الحرية والديموقراطية الذي يجتاح العالم من حولنا، على الرغم من ان الكويت وشعبها بإدراكه الواعي كانت ومنذ نشأتها تتنسم هواء الحرية والديموقراطية في وقت لم يكن فيها اي من دول المنطقة تملك هذا النسق والثقافة الدستورية والقانونية، مشيرا الى ان قمع مظاهرات البدون وهدم خيمة عزاء لأحد المواطنين بحجة تفريق المظاهرات اسلوب غير مقبول لا ينم الا عن ضيق في الأفق وتخبط في التعامل لا يصدر الا من جهات لا تتعامل مع محيطها بشيء من الدراية والحصافة الاجتماعية.

وشدد النائب الحسيني على ضرورة ان يصدر رئيس الوزراء ووزير الداخلية تعليماتهما لرجال الأمن بالحكمة في التعامل مع أبناء هذا الوطن من الغيورين على مصلحته، والابتعاد عن الخيار الأمني في التعامل مع المتظاهرين الشباب في مسيراتهم، مشيرا الى ضرورة اعتماد مبدأ الحوار معهم، والبحث عن الأسباب التي تدفعهم للإقدام على هذه الاحتجاجات.

د.مشاري الحسيني

وأوضح الحسيني ان المعالجة الأمنية لن تستطيع ان تنهي الاحتجاجات لا في الكويت ولا في غيرها، لكن الواقع يؤكد ان هذا الأسلوب غير الإنساني يتحول ليصبح الوقود الذي يزيد هذه الاحتجاجات اشتعالا، ويدفعها للتماسك والاتساع والانتشار، وان التكلفة السياسة للحالة الراهنة ترتفع يوميا على حساب الكويت.

وتساءل الحسيني: منذ متى يتم توجيه انتقادات من منظمات حقوق الانسان الدولية للكويت ولأسلوب تعامل الحكومة مع المواطنين؟! فنحن منذ ان اخترنا آل الصباح ونحن نجدد لهم البيعة كل يوم من خلال الالتزام المتبادل بالدستور والقانون، ولذلك فعندما تطالب منظمة العفو الدولية الكويت مؤخرا بالالتزام باحترام الحق في التجمع السلمي، وتعلن رفضها للاستخدام غير المبرر للعنف تجاه التظاهرات السلمية، فإن ذلك يعني ان هناك خللاً كبيرا أكيدا في أسلوب أداء بعض الأطراف وفي طريقة ادارة وتعامل وزارة الداخلية مع هذه التجمعات السلمية.

واختتم النائب الحسيني بتذكير الحكومة بالمادة 44 من الدستور التي تنص على حق الأفراد في الاجتماع دون حاجة لاذن او اخطار سابق، ودون تدخل من قوات الأمن، لافتا الى ان قضاء الكويت الشامخ ممثلا في المحكمة الدستورية أسقط العديد من مواد المرسوم بالقانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات.

استغرب مراوغة وزير التربية وتعيين مديرين في غياب المجلس

حماد يلوّح باستجواب وزير النفط في الحكومة الجديدة

لوح النائب سعدون حماد العتيبي باستجواب وزير النفط في الحكومة الجديدة والدفع بطرح الثقة فيه، وتوعد حماد بفتح تحقيق برلماني بالتعاون مع النواب في ملفات النفط وابرزها عقد شركة شل وتهريب الديزل وعقد الداو كيميكال والغاز المدعوم ومصفاة ڤيتنام.

وذكر ان قيمة عقد مصفاة ڤيتنام يبلغ ثمانية مليارات دولار وقعه الوزير قبيل الانتخابات الماضية وبغرامة فاقت عقد الداو كيميكال البالغة 2,5 مليار دولار، إذ تبلغ غرامة مصفاة ڤيتنام 3,5 مليارات دولار، فكيف «يلدغ المرء من جحر مرتين»؟!

وقال إن هناك تجاوزات كبيرة في عقد الغاز المدعوم الذي تملكه شركة «اي كويت» المملوكة من قبل شركة البتروكيماويات وشركة الداو كيميكال، مشيرا الى ان الغريب في الأمر أن العقد موقع بصورة مفتوحة والى ما لا نهاية، اي مدى الحياة، وهذا يخالف مفهوم العقود بالعالم.

سعدون حماد

واضاف حماد ان الكهرباء تصرف مليارات الدنانير على استمرار استيراد الغاز من الخارج، ثم يصرح الوزير والمستشار في آن بأن الدولة ستدفع 2,5 مليار دولار كغرامة للداو كيميكال.

واستغرب كيف يكرر الوزير الخطأ نفسه ويوقع على شرط جزائي بعد الـ 2,5 مليار للداو، 3,5 مليارات لمصفاة ڤيتنام فـ«من «أمن العقوبة أساء الأدب».

ومن ناحية أخرى وفي موضوع مختلف استغرب النائب سعدون حماد أسلوب المراوغة والخداع الذي يمارسه وزير التربية ووزير التعليم العالي في نفي اجراءات قام بها لتعيين مديرين بالوزارة خلال فترة حكومة تصريف عاجل الأمور وفي غياب مجلس الأمة مما يعد مخالفا للصلاحيات المحددة للحكومة وفقا لقرار صاحب السمو الأمير باقتصار عمل الوزراء على تصريف الامور فقط.

واضاف حماد ان وزير التربية قام بتشكيل لجان بالوزارة لمقابلة من سيتم ترقيتهم وتعيينهم في وظائف قيادية واشرافية ومديرين، وهذا مؤشر على التوجه لاصدار هذه القرارات، غير ان تصريحات النواب برفض اتخاذ الوزير لمثل هذه القرارات ومطالبة رئيس مجلس الوزراء بالغاء أي قرارات اتخذت في غياب المجلس، جعلت الوزير يتريث في قراراته وينفي للصحافة والاعلام اتخاذه مثل هذه القرارات التي كان هدفها التنفيع وافادة اصحاب الخطوة من المقربين منه.

وأكد حماد أن المصداقية في التعامل والشجاعة صفتان ضروريتان يجب أن يتحلى بهما اي وزير في عمله وإذا فقد هذه الصفة فإنه لن يكون الشخص المناسب في العمل الوزاري الذي يتطلب الامانة والتعاون والالتزام بالقانون والقرارات، لافتا الى انه اذا لم يتخذ سمو رئيس مجلس الوزراء اجراءات ضد وزير التربية في تجاوزه لصلاحياته فإنه سيكون لنا إجراء ضد الوزير إذا جدد له في الحكومة المقبلة.

.. تلاعب وزير التربية بالتعيينات أمر معيب وتجاوز واضح

قال النائب د.مشاري الحسيني ان مفهوم حكومة تصريف العاجل من الأمور وفق المذكرة التفسيرية يعني بالضرورة ما لا يحتمل التأجيل ويقع فيه من الضرر الكبير على المواطن والمصلحة العامة.

اما ان يقوم وزير التربية بتعيينات وتلاعب بالوظائف الإشرافية والقيادية فهذا أمر معيب وتجاوز واضح، وعلى رئيس الحكومة ان يوقف هذا التلاعب بشكل فوري وان يبحث وراء ما قام به الوزير لأنه سيكتشف ما لا يسره، وعلى وزير التربية ألا يتلاعب بالألفاظ ويمرر تجاوزاته، ويؤكد ان اللجان الإشرافية لاتزال تعمل لرفع توصياتها واعتمادها من الوزير ذاته خلال فترة تصريف العاجل من الأمور، ومازلنا نحذر من التلاعب ونؤكد على ضرورة التجاوز واحترام النواب وتوجيهاتهم والاعتداد بها لأن الهدف هو الصالح العام.

شفيق يقاضي الطبطبائي

أعلن دفاع المرشح الخاسر بانتخابات الرئاسة المصرية الفريق أحمد شفيق المحامي علي العلي عن تقديم شكوى إلى النائب العام ضد النائب السابق د.وليد الطبطبائي لاتهامه «شفيق» بالتحريض للانقلاب ضد نظام مصر بأموال الخليج.

وقال العلي ان د.الطبطبائي سيدفع الثمن غاليا وتعويضا ماليا لأنه أساء لشخصية كبيرة ومؤثرة. الجدير بالذكر ان أحمد شفيق قال انه سوف يتقدم بشكوى ضد د.وليد الطبطبائي أمام القضاء الكويتي العادل «لكي نعرف الشعب الكويتي بحقيقة ما قاله عني وإساءته الكبيرة لي».

د. وليد الطبطبائي

اعتبر مشاريع الـ «B.O.T» فرصة لتسريع مشاريع البنى التحتية

البذالي: علاج الاختلالات الاقتصادية على سلم أولوياتي وحركة التنمية مرتبطة بالتسهيلات الحكومية

قال النائب بدر البذالي إن حركة التنمية الاقتصادية المستهدفة في الكويت مرتبطة بشكل أساسي بالتسهيلات التي ستقدمها الحكومة في المرحلة المقبلة، وموقفها التنفيذي من مشاريع التنمية الحقيقية.

واضاف البذالي في تصريح صحافي انه يولي أهمية خاصة للملف الاقتصادي، وانه يأتي على رأس اهتماماته كنائب يدرك جيدا الاختلالات الهيكلية الخطيرة التي تواجه الاقتصادي الوطني، مقابل غياب المعالجات العميقة التي يمكن ان تغذي حركة التنمية المطلوبة.

واضاف انه اذا كانت الاتهامات في السابق توجه إلى الحكومة بتعطيل المشاريع والقوانين الضرورية لإطلاق عجلة التنمية، فإن الفرصة تبدو سانحة الآن أمامها اكثر من أي وقت مضى للتفاهم مع مجلس الأمة الجديد لاثبات الجدية في تقديم الصورة المعاكسة.

وافاد البذالي بان تعديل قانون الـ «B.O.T» ياتي ضمن اهدافه الرئيسية باعتباره مطلبا مزمنا للقطاع الخاص، كأحد ابرز أوجه الحلول الاقتصادية التي يمكن ان تقود قطار التنمية المحلية كما ينبغي، وبما يحقق التنمية المستدامة في بلد لطالما كان ينقص مسؤوليه وضع جدية التنفيذ كمبدأ وليس شعارا.

بدر البذالي

واضاف البذالي ان تسهيل شروط مشاريع الـ «B.O.T» وتهيئة بيئة الاعمال والخلفية التشريعية السليمة لها من شأنه أن يحرك الاستثمارات الراكدة محليا، ويقود إلى تجاوز تعثرها، مشيرا إلى ان نجاح مشاريع هذا القطاع في المرحلة المقبلة يتطلب تفهما حقيقيا لمشاكل القطاع الخاص أولا ومن ثم حلها قبل الالتفات الى تشريع القوانين والتشديد في تطبيقها بما ينعكس سلبا على الشركات.

وبين البذالي ان استمرار الجمود في مشاريع الـ «B.O.T» على النحو الحالي من شأنه ان يطرح مزيدا من التعقيدات المالية امام عجلة التنمية الحقيقية، ويؤدي إلى تراجع المشاريع التطويرية المزمنة، منوها إلى ان الحكومة قادرة على إحداث تغيير كبير في الكويت من خلال تعديل بعض مواد القانون لمشاريع الـ «B.O.T» وهو الأمر الذي سيوفر عليها مبالغ طائلة، كما انه يفتح الباب أمام الشركات الكويتية للاستثمار في الكويت، بدلا من الهروب إلى دول المنطقة للاستثمار فيها بعد ان ضاقت عليهم نافذة المشاريع الاستثمارية المجدية محليا.

وقال البذالي إنه اذا كان الحديث عن مشاريع الـ «B.O.T» على النحو الامثل في الكويت يثير لدى الحكومة المخاوف من التعرض لاتهامات بتنفيع بعض الشركات، بسبب الضغط النيابي المستمر في السابق، فان تحقيق العدالة في التعامل وعدم التفرقة بين الشركات ووجود رؤية علمية واضحة إضافة إلى وضع آلية جديدة لنظام المبادرات وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص هو الأمر الذي يشرع باب التنافس الشريف جيدا بين الشركات ويسهم في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الحضارية المؤجلة.

وشدد البذالي على أن الكويت تحتاج إلى جهة محددة لتولي مسؤولية هذه المشاريع بدلا من تعدد الجهات التي تتعامل معها الشركات المطورة، مبينا أن الروتين الحكومي والدورة المستندية بالكويت تمثل عائقا كبيرا أمام المطورين وبالتالي فان إنشاء هيئة أو جهة مسؤولة عن هذا القطاع سيخفف من تلك الدورة ويسهم في تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى.

واوضح البذالي أن نجاح مشاريع الـ « B.O.T يتوقف على القوانين الداعمة لها وأيضا الجهات الرقابية القائمة عليها والمختصة بتذليل جميع المعوقات من أمامها، مبينا أن هذه الأمور لن تتحقق في طرفة عين بل تحتاج إلى تفهم كبير من الحكومة وتعاون اكبر بين جهاتها المتعددة للوصول إليها.

وبين أن المرحلة المقبلة تتطلب تحركا حكوميا سريعا وجادا للنهوض بالمشاريع الكبرى ومعاودة طرح وتبني الأفكار الجديدة من قبل القطاع الخاص سعيا لتنفيذ مشاريع التنمية التي توقفت منذ سنوات، مضيفا ان المرحلة المقبلة تحتاج لتعاون وتكاتف الجميع حكومة ونوابا من اجل مصلحة الكويت فقط.

واضاف البذالي ان مشاريع الـ «B.O.T» تعتبر فرصة للحكومة لتسريع مشاريع البنية التحتية وصولا إلى التنمية الحقيقية في البلاد كاجراء تعويضي عن السنوات التي خسرتها الكويت على امل تنفيذ خطة التنمية الحكومية التي لم تولد اصلا الا اعلاميا، مؤكدا أهمية اعادة النظر في الشروط المرجعية لمشاريع الـ «B.O.T» وتعديلها بما يحقق مواءمة حقيقية بين مصلحة الوطن والمستثمر، بما في ذلك عمليات التقييم وتطوير خبرات الأفراد المشاركين فيها وكذلك بعض معايير التقييم وإجراءات التوقيع والتأخير على العقود وتسلم الموقع وأخيرا مدة الاستثمار بهذه المشاريع، مشيرا إلى ان النظرة العامة لتلك المشاريع يجب أن تنبع من الاهتمام بالجانب الاقتصادي أكثر من اي اعتبار آخر.

رئيس البرلمان العربي يشارك في اجتماعات المكتب التاسع للبرلمان العربي

عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع التاسع لمكتب البرلمان العربي، برئاسة علي سالم الدقباسي رئيس البرلمان ومشاركة نواب الدول العربية أعضاء المكتب وهم «الكويت، الإمارات، قطر، مصر، السودان، تونس، السعودية واليمن».

وقال الأمين العام المساعد للبرلمان العربي المستشار طلعت حامد ان الاجتماع ناقش العديد من الموضوعات المهمة جاء في مقدمتها التحضير للدورة العادية الاولى للبرلمان العربي الدائم التي سوف تنطلق اعمالها اليوم بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتستمر على مدى يومين، وتناقش الدورة الاولى للبرلمان العربي الدائم انتخاب رئيس البرلمان العربي، وجاءت الترشيحات الخاصة برئاسة البرلمان من «الامارات ومصر واليمن»، فضلا عن انتخاب نواب رئيس البرلمان، وانتخاب رؤساء ومقرري اللجان الدائمة للبرلمان العربي، وإقرار ميزانية البرلمان لعام 2013، وتشكيل وتحديد آلية عمل اللجان المعنية بالعمل على امداد النظم واللوائح الخاصة بالبرلمان.

وأضاف حامد ان الاجتماع ناقش ايضا متابعة تنفيذ قرارات الاجتماع الثامن لمكتب البرلمان العربي لعام 2012 الذي عقد خلال الفترة من 6 الى 8 نوفمبر الماضي في مقر الجامعة العربية، والدعوات والرسائل المقدمة من كل من فرات الباسم بشأن إنشاء البرلمان الاعلامي، والبيان الصادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بجامعة الدول العربية بتاريخ 17 اكتوبر 2012 بشأن إدراج الإدارة الأميركية «مؤسسة القدس الدولية» على لائحة المؤسسات الارهابية، والدعوة الموجهة الى رئيس البرلمان من الرئيس التنفيذي ومؤسس منتدى كرانس مونتانا للمشاركة في الدورة السنوية السابعة للمنتدى حول افريقيا والتي ستعقد في بلجيكا خلال الفترة من 6 الى 9 مارس 2013، والدعوة الموجهة من رئيس المجلس الوطني الاكوادوري للمشاركة في الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي والتي ستعقد في العاصمة الاكوادورية كيتو خلال الفترة من 22 الى 27 مارس 2013.

كما ناقش الاجتماع التاسع للبرلمان تقرير رئيس البرلمان حول زيارة وفد البرلمان العربي للمجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لبحث أفضل السبل لاعداد النظام الداخلي للبرلمان العربي.

وبحث الاجتماع التقارير الخاصة بزيارة وفد البرلمان العربي لقطاع غزة يوم 22 نوفمبر 2012، وتقرير حول مشاركة البرلمان في أعمال الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من أكتوبر 2012، وآخر حول زيارة مخيمات اللاجئين السوريين على الحدود الأردنية السورية، وتقريري الامانة العامة حول المنتدى العربي الاقتصادي لدول آسيا الوسطى الإسلامية «منتدى كازاخستان» وحول تقييم تجربة التحول الديموقراطي في الوطن العربي.

● القاهرة - هناء السيد

علي الدقباسي

«المستقبل الطلابي» تنضم إلى «كرامة وطن» في المبيت بـ «الإرادة» عشية افتتاح المجلس

استنكرت قائمة المستقبل الطلابي ما تقوم به الاجهزة الامنية من ممارسات تعسفية كالضرب بالقنابل الغازية والصوتية والرصاص المطاط، والحجز العشوائي، داعية الى الحكمة والتروي في التعامل مع المتظاهرين وعدم التعسف معهم.

ودعت قائمة المستقبل في بيان لها الجميع الى المبيت في ساحة الارادة يوم 15 الجاري، ملبين المطلب الشعبي اعتراضا على مرسوم الضرورة، وجاء البيان كالتالي:

وقالت من منطلق ان الدستور الكويتي كفل الحريات ورسخ في العديد من مواده حق الاعتصامات والاعتراض والمطالبات السلمية.

واضافت: نرفض رفضا قاطعا ما تقوم به الاجهزة الامنية من ممارسات تعسفية كالضرب بالقنابل الغازية والصوتية والرصاص المطاط، والحجز العشوائي مما أدى الى حرق منزل مواطن في منطقة صباح الناصر وحديقة منزل في منطقة الصباحية، وادى ايضا الى اختناق الاسر من القنابل الغازية مما ترتب عليه الهلع والخوف من القنابل الصوتية نتيجة الرمي العشوائي على المنازل.

وايضا من منطلق ما نصت عليه المادة 38 من الدستور الكويتي: «للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير اذن اهلها، الا في الاحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه»، فإننا نستنكر ما قامت به القوات الخاصة من انتهاك حرمة المنازل واعتقال الاشخاص بشكل عشوائي ونستنكر ايضا اعتقال الاحداث وتلفيق التهم لهم.

واكدت ان هذه الممارسات من قبل وزارة الداخلية لن ترهب الشعب الكويتي الحر، ولن تقوم بايقاف هذا الحراك السلمي الاصلاحي، فمن الواجب احترام سلطة الشعب وسيادته وتنفيذ مطالبه السلمية.

ودعت الى الحكمة والتروي في التعامل مع المتظاهرين وعدم التعسف معهم، والاستماع لمطالبهم ودعوتهم للتحاور.

وطالبت الجميع بالمبيت في ساحة الارادة يوم 15 الجاري، ملبين المطلب الشعبي اعتراضا على مرسوم الضرورة المتعلق بتعديل قانون الانتخاب والذي انتج لنا المجلس الحالي.